دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري

دكتورة / صفاء على رفاعي
مدرس بقسم العلوم الاجتماعية – كلية التربية جامعة الإسكندرية

محتويات الدراسة

مقدمة
المبحث الأول : إشكالية الدراسة
المبحث الثاني : ماهية المواطنة
المبحث الثالث : الشباب ومشكلات المشاركة المجتمعية
المبحث الرابع : الدراسة الميدانية ونتائجها

مقدمة

تبرز اليوم أهمية المواطنة من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع في ظل ما يتهددها من أخطار العولمة ومؤسساتها , وهذا لا يعني أن الحل يكمن في الانكفاء على الذات والابتعاد عن العالم الذي أصبح قرية صغيرة , وإنما في إكساب المناعة لكل فرد من خلال تربيته تربية وطنية تركز على تزويده بالمعارف والقيم والمبادئ والمهارات التي يستطيع بها التفاعل مع العالم المعاصر دون أن يؤثر ذلك على شخصيته الوطنية . كما أن تكريس وترسيخ قيمة المواطنة من خلال زيادة الشعور بالولاء والانتماء لدى الأفراد تجاه الدولة يعزز من مقومات الأمن القومي لدى تلك الدولة والعكس صحيح .

ويمثل الشباب الدعامة الأساسية للرقي والتقدم , وثروة الحاضر التي تستثمر للمستقبل , وإذا كان لأمتنا العربية من ثروة , فهي ثروتها البشرية الهائلة التي تقترب من حوالي ٣٠٠ مليون نسمة , والتي يمثل الشباب العربي قرابة ثلثها وهذا بدون شك يوفر لأمتنا العربية مخزوناً بشرياً وطاقة هائلة للمستقبل تمثل العمود الفقري للتنمية في وطننا العربي الكبير ، فنجد أن الحضارة البشرية منذ بزوغ شعاعها الحضاري قامت على طاقات الشباب المتفجرة

وإبداعاتهم المتوهجة ، والتاريخ مليء جداً بأمثلة من هؤلاء الشباب الذين سطَّروا لشعوبهم وأممهم في سجلات من نور .

ومع تقدم التاريخ والبشرية يتعاظم دور الشباب ويتضاءل في الوقت نفسه , بحيث يستطيعون أن يوجدوا لأنفسهم وأمتهم موطئ قدم وسط هذا الزخم العالمي ، وأن يصبحوا رقماً مهماً بين الأمم والمجتمعات الأخرى , وأن يعملوا على مواكبة التطورات والمستجدات العالمية ومفاهيم العولمة والحداثة .

وتلقى هذه الدراسة الضوء على كيفية إيجاد مشاركة فعالة وبنَّاءة للشباب في تنمية أوطانهم من خلال تعميق مفهوم المواطنة النشطة ، ووضع الآليات اللازمة لكي تكون ممارسة المواطنة النشطة في حيز التنفيذ ، مع توضيح أهم السبل التي تعترض تحقيق هذا الهدف .

المبحث الأول – إشكالية الدراسة :

أولاً – موضوع الدراسة :

تواجه الدول العربية كثيراً من التحديات أخطرها أزمة المواطنة وما يصاحبها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وقد أدت التغيرات التي شهدها العالم العربي من جرَّاء ثورات ما يسمى بالربيع العربي عام ٢٠١١ إلى زيادة الاهتمام بترسيخ قيم المواطنة لدى الأفراد باعتبارها صمام أمان لتماسك النسيج المجتمعي في هذه الدول ، ولنجاح عمليات التحول الديمقراطي .

وعلى الرغم من ذلك لم تثمر تلك الثورات عن تحولات ديمقراطية ملموسة ؛ لأن النظام التعليمي في بعض الدول العربية يعيد إنتاج قيم تغيُّب قيم المواطنة التي تشكل القاعدة الفكرية لازدهار الديمقراطية ، علاوة على تعليم الشباب قيماً هي أبعد ما تكون عن تقبُّل المساواة والتنوّع والتعددية والتسامح مع الآراء المختلفة . وينتج عن ذلك غالباً أشكالاً متنوعة من اللامبالاة والسلبية تجاه الأحداث السياسية والمجتمعية ذات الأهمية ، فضلاً عن غياب المشاركة الحقيقية التي تنبع من ممارسة المواطنة النشطة في المجتمع ، لذا تحاول الدراسة

الحالية التوصل لأفضل السبل نحو إيجاد ممارسة نشطة وفعالّة نابعة من المشاركة المجتمعية الايجابية من الشباب المصري .

ثانياً – أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذا البحث في ناحيتين :

١– من الناحية النظرية : يمثل هذا البحث محاولة لفهم طبيعة الشعور بالمواطنة لدى المواطن المصري بشكل عام والشباب بشكل خاص ، وكيفية الارتقاء بهذا الشعور إلى مرحلة النشاط الفعَّال .

٢– من الناحية التطبيقية : حيث تأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة على المدى المنظور والمستقبلي لأصحاب القرار من أجل الوصول إلى رؤية متكاملة للتربية ، وغرس روح المواطنة لدى الشباب المصري .

ثالثاً – أهداف وتساؤلات الدراسة :

تتحدد أهداف الدراسة فيما يلي :

١– التعرف على مفهوم المواطنة من وجهة نظر الشباب .

٢– التعرف على الممارسات التي تعمق مفهوم المواطنة لدى الشباب .

٣– تحديد مدى مشاركة الشباب المجتمعية في المجتمع .

٤– التوصل إلى معوقات المشاركة المجتمعية التي تواجه الشباب .

٥– تحديد السبل لتنمية وتطوير المشاركة المجتمعية للشباب ودورها في تعميق قيم المواطنة لدى الشباب

وتطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً وهو :

ما دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري ؟

ومن خلال هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عدة تساؤلات فرعية هي :

- ما مفهوم المواطنة ؟
- ما مكونات المواطنة ؟
- ما أهمية تعزيز قيم المواطنة ؟

- ما أشكال المشاركة المجتمعية التي تدعم قيم المواطنة لدى الشباب ؟
- هل هناك ارتباط بين الظروف المعيشية وتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب ؟
- ما معوقات تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب ؟
- كيف يمكن تفعيل برامج المشاركة المجتمعية لدعم قيم المواطنة لدى الشباب ؟

رابعاً- مفاهيم الدراسة :

هناك العديد من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة وهى :

١- مفهوم المواطنة :

المواطنة كلمة مستحدثة في اللغة العربية اختارها المعرِّبون للتعبير عن كلمة politeia اليونانية ، citoyennete الفرنسية وcitizenship في الانجليزية (١) .

وقد اشتقت المواطنة من كلمة وطن ، والوطن هو المكان الذي يقام به ، وأوطن البلد أي اتخذه وطناً ، والموطن مكان إقامة الإنسان ولد به أو لم يولد به (٢) ، قال الله تعالي : " لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ.." (٣) .

والمواطنة هي الاشتراك في الحياة بتعاقب الأجيال على بقع جغرافية متعددة ضمن ظروف ومعايير مستمرة ، وهى حق مشاركة الآخرين في الحياة في ظل ظروف بيئية واقتصادية وتشريعية تمارس تأثيراً عادلاً على المواطنين (٤) .

وقد ورد في الموسوعة السياسية أن المواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى الوطن .

وفى قاموس علم الاجتماع تعرف المواطنة بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ، ومن خلال هذه العلاقة يقدِّم الطرف الأول (المواطن) الولاء ، ويتولى الطرف الثاني الحماية ، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائم .

والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظ Citizenship التي تعنى كما تقول دائرة المعارف البريطانية علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة ، وتشمل هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسئوليات (٥) .

و لم تميز الموسوعة الدولية بين المواطنة والجنسية ، فالمواطنة فيها هي عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم ، وتؤكد الموسوعة أن المواطنين لديهم بعض الحقوق والواجبات مثل دفع الضرائب عن بلدهم (٦) .

وتعرف موسوعة البحوث التعليمية المواطنة أيضاً بأنها العضوية التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع ، وتتضمن القبول والتسليم بتبادل الاهتمامات مع جميع الأفراد ، والإحساس بالاهتمام المشترك من أجل رفاهية المجتمع والقدرة على العطاء لمزيد من تطوره واستمراره .

ويرى أولدفيلد Oldfield أن المواطنة في الأساس ممارسة أو نشاط وليست فقط مكانة ، وهو ينتقد المفكرين الليبراليين في إعلائهم من شأن حقوق المواطن مقارنة بالمسؤوليات ، مقللين في ذلك من شأن واجبات المواطنين وفي مقدمتها المشاركة السياسية ، وهو يرى أن الحقوق ضرورية ولكنها ليست شرطاً كافيا للمواطنة ، لأن الفرد يصبح مواطناً من خلال ممارسة واجبات المواطنة ، كما أن ممارسة المواطنين لحقوقهم من أجل المجتمع ككل يولِّد عند المواطنين الشعور بالجماعة (٧) .

وينظر أوسير ستاركى Osier Starkey المواطنة على أنها حالة قانونية أو على أنها هوية أساسية ، كما تعني كمكانة قانونية الارتباط الرسمي بأمة أو دولة معينة مع ما يصاحب هذا الارتباط من التمتع بحقوق وواجبات ، وفرص ، وحماية ، ومسئوليات (٨) .

وقد ارتبط المفهوم تاريخياً بالتطور في حق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسؤولية ، فضلاً عن المساواة أمام القانون ، ولذلك هناك خمسة جوانب رئيسية للمواطنة تتمثل في الأمانة نحو الناس الذين يشاركونه الانتماء إلى نفس الوطن ، والإخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن ،

والاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماحاً لآراء الآخرين ووجهات نظرهم وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص ، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة . وأخيراً المسؤولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسؤولية فردية نحو نفسه ، ومسؤولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه (٩) .

ويمكن صياغة تعريف إجرائي للمواطنة على أنها الحقوق والواجبات التي يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد ، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه ، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طواعيةً على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة .

٢- مفهوم المواطنة النشطة :

يرى جارى هوبكينز Gary Hopkins أن المواطنة النشطة " هي المشاركة السياسية في المنظمات والكيانات السياسية لإيجاد التماثل بين المواطنين في الحقوق والواجبات (١٠) .

وهناك اتجاه حصر مفهوم المواطنة النشطة في بُعد المشاركة السياسية للمواطن ، ويرى أن المصريين عاشوا في معنى كلمة المواطنة في ثورة ١٩١٩ عندما شارك الأقباط المسلمين جنباً إلى جنب في القيام بالثورة ضد المحتل الأجنبي ، ثم تراجعت المواطنة النشطة بشكل كبير في عقد السبعينات ، وهذا الاتجاه أيضاً يحتاج إلى تصحيح مسار مفهوم المواطنة النشطة .

وتعرف أيضاً المواطنة النشطة بصفة عامة بأنها العضوية أو المشاركة في أنشطة مجتمع أو مجموعة من المجتمعات ، وهى تنطوي على إحساس بالولاء والترابط مع مفهوم الدولة أو النظام الأهلي والانتماء ، والتأكيد على العموميات المشتركة في مقابل الواجبات التي يلتزم بها المواطنين نحوه بحيث يحصلون على مزايا وحقوق خاصة تماثلهم مع النظام (١١) .

٣- مفهوم الشباب :

يقترن تعريف الشباب بفكرة القوة والحيوية ، وبفكرة النمو المصحوب بالتعلم ، وبفكرة الاقتراب من أداء الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المكتملة . ولقد اختلفت آراء العلماء حول تحديد ما المقصود بالشباب وتحديد السن الذي تبدأ وتنتهي فيه تلك المرحلة العمرية المهمة .

وتشير تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب عام ٢٠٠٣ إلى أن مفهوم الشباب يعكس معاني مختلفة ترتبط بشكل واضح بالسياق المعرفي المراد استخدامه فيه ، فالبعض يراهم الفئة العمرية الواقعة بين ١٥– ٢٤ عام ، ولهذا التحديد أهمية عندما يتعلق الأمر بعقد مقارنات جيلية داخل البلدان المعنية وبين البلدان والمجتمعات ، حيث يكون العمر هو المحك الأساسي فيها .

وثمة اتجاه واضح لتوسيع الشريحة العمرية التي يتم إدماجها تحت عنوان الشباب ، حيث تصل أحياناً إلى ٣٥ عاماً ، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع ، بهدف أن تصبح مشمولة ضمن شبكات أمان اجتماعي جديدة كما في مصر ، حيث نجد إسكان الشباب يمتد ليشمل ما تجاوزوا الـــ ٣٥ عام .

وقد حدد مشروع برنامج الشباب بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مرحلة الشباب بداية من سن الثامنة عشر ة كحد أدنى إلى سن الخامسة والثلاثين بحد أعلى (١٢) .

٤– مفهوم المشاركة المجتمعية :

المشاركة المجتمعية مفهوم آخذ في الانتشار والتداول بين رجال التخطيط والإدارة اعتباراً من النصف الثاني من القرن العشرين وذلك على المستويين القومي والعالمي . وهى هدف ووسيلة ، هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على إشراك المواطنين مسؤوليات التفكير والعمل من أجل مجتمعهم ، ووسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يدرك الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وتصبح جزء من سلوكهم وثقافتهم .

وتؤدي المشاركة المجتمعية في العملية التنموية دوراً مهماً يتمثل في المساعدة على تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان ، مما يسهِّل في رسم السياسات لمعالجة المشكلات والصعوبات ، وزيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية التنموية (١٣) .

خامساً – تراث البحث في موضوع الدراسة :

نعرض لأهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي تم تقسيمها على النحو التالي :

أ- دراسات حول المواطنة :

١- دراسة عبد العزيز أحمد داود بعنوان : دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة- دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ ([١٤]) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المواطنة والمكونات الأساسية للمواطنة ، والوقوف على دور جامعة كفر الشيخ في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة ، والتوصل إلى مقترحات لتفعيل دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لديهم . وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات عينة الدراسة في استجاباتهم لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة تعزى إلى اختلافهم في الكلية ، ماعدا في المحور المتعلق بالمناهج الدراسية فإنه توجد فروق دالة إحصائياً لصالح الكليات الإنسانية . وأن عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات عينة الدراسة في استجاباتهم لدور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة تعزى إلى اختلافهم في الجنس ، وذلك لجميع المحاور وفي الدرجة الكلية .

٢- دراسة عبد الله القحطاني بعنوان : قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ([١٥]) :

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى قيم المواطنة لدى الشباب في جامعات المملكة العربية السعودية ومدى إسهامها في تعزيز السلامة والأمن الوقائي ، والكشف عن المعوقات التي تحد من ممارسة الشباب أو الجامعات لقيم المواطنة ، إضافة إلى معرفة مقومات تفعيل ممارسة قيم المواطنة في الواقع لهؤلاء الشباب . وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي .

وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع قيمة المشاركة ، وأن غالبية المبحوثين أجمعوا على أن قيمة المشاركة من قيم المواطنة التي تسهم في تعزيز الأمن الوقائي ، وأما في الجانب السلوكي فقد

كانت ذات مستوى متدني ، وأن غالبية المبحوثين يميل إلى تقديم المساعدة للآخرين ، إضافة إلى أن غالبية المبحوثين يتقيدون بالأنظمة والتعليمات خارج الوطن بصورة أفضل . كذلك أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اثني عشر معوقاً تعوق من إمكانية ممارسة قيم المواطنة على الوضع المطلوب منها عدم تناسب الدخل مع غلاء المعيشة ، وارتفاع الأسعار ، والبطالة ، وانتشار الواسطة .

٣- دراسة عبد الرحمن علي الغامدى بعنوان : قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري ([١٦]) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين قيم المواطنة لدى عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمكة المكرمة وبين الأمن الفكري لديهم ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام الاستبانة .

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباطيه مرتفعة بين قيم المواطنة وقيم الأمن الفكري ، مما يمكِّن من دمج المفهومين معاً ، وظهور فروق معنوية دالة لقيم المواطنة والأمن الفكري لجميع محاور البحث ، ويعزى ذلك إلى التركيبة الديموغرافية للسكان المختلفة في المناطق السكنية ، وأن العقيدة الإسلامية مبنية على أساس الحقوق والواجبات ، وأنها تدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وضعف مفهوم العمل الجماعي لدى الطلاب في مختلف المجالات .

٤- دراسة المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن بعنوان : وعي طلاب الجامعة الأردنية بحقوق الإنسان ([١٧]) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مستوى وعي الطلاب بمفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام في المجتمع الأردني ، وخرجت بنتائج تشير إلى أن نسبة وعي الطلبة بالمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان متوسطة .

٥- دراسة ماجيك Magick ([١٨]) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الجامعة في تعليم الطلاب حقوق وواجبات المواطنة وأدوارهم في المجتمع ، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها أن ممارسة الطلاب

للأنشطة المختلفة داخل الجامعة واشتراكهم في الحوارات والمناقشات مع المعلمين ، واشتراكهم في قضايا ومشكلات المجتمع ، وفهم الموضوعات الاجتماعية والسياسية داخل الجامعة وخارجها ، وإعدادهم للتعامل مع التحديات التي تواجههم في الحياة ، وتعليمهم الأسلوب الديمقراطي ، ساهم في غرس وتدعيم قيم المواطنة لديهم .

٦- دراسة ويد Wade ([١٩]) :

هدفت هذه الدراسة إلى تصميم منهج لحقوق الإنسان للصف الرابع من المدارس الحكومية ، وذلك من خلال ممارسة الديمقراطية في الفصول .

وقد توصلت الدراسة إلى أن خبرة الطلاب الشخصية ، ومستوى النمو ، ومستوى العائلة ، والخلفية الثقافية قد أثرت بشكل كبير على أفكار الطلاب واهتماماتهم ، وبالتالي على تعلم حقوق الإنسان . كما إن استخدام الديمقراطية في الفصول أعطى الفرصة للحصول على تعليم أفضل .

ب- دراسات حول المشاركة المجتمعية :

١- دراسة ميثونجي حول المشاركة المجتمعية في تنمية المجتمع المحلي في كينيا ونيروبي :

أكدت هذه الدراسة أن المشاركة المجتمعية ليست عملية مفتوحة وعفوية يشترك فيها الجميع بشكل عادل ، مما يؤدي إلى توافق حول المسائل المطروحة ، بل هي عملية أساسية ومعقدة يؤثر فيها الخلل في توزيع الموارد والسلطة بين المشاركين والمشاركين المحتملين بشكل كبير على أهداف المشاركة وأشكالها .

وخرجت الدراسة بعدة استنتاجات من أهمها الوعي بأن المشاركة المجتمعية هي مسألة هامة جداً في قضايا التنمية ، وأن الوسائل التشاركية تستخدم ضمن مجموعة نقاش متشابهة ومنفصلة للرجال والنساء (لجان متخصصة بحسب العمر ، والوضع العائلي ، والتركيبة الاجتماعية) ، كما تولي أهمية كبرى للبنى التشاركية مثل مكان وزمان الاجتماع ، ومعايير القصور ، ومعايير مشاركة مجموعات اجتماعية مختلفة ([٢٠]) .

٢- دراسة أبو عجرم حول دور الوعي البلدي في التنمية المحلية في لبنان :

تطرقت الدراسة إلى مفهوم التنمية المحلية وبعدها الممتد بين المحلي والوطني ، وهذا لا يمكن إلا من خلال المشاركة المجتمعية بين جميع العناصر الفاعلة في المجتمع لأهمية المشاركة المجتمعية في تعديل السلوك الاجتماعي للمواطنين ، وفي بناء معايير وقيم ايجابية لتؤدي خطوات في التنمية النابعة من الاحتياجات الحقيقية للأهالي ، ومن خلال بناء علاقة تعاون وثقة ما بين السلطة الوطنية وبينهم ، مبدية أهمية ذلك في العمل البلدي ، حيث توضع خطة تكاملية قائمة على التوعية والتثقيف بأهمية المشاركة في الحياة العامة من خلال تعميق الحوار بين كافة شرائح المجتمع ، خاصة الشباب والمرأة وتفعيل العمل المجتمعي على مستوى أصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء .

وأكدت الدراسة أهمية مشاركة لجان الأحياء بالذات ، فهي أكثر الأطر والمنهجيات والأساليب نجاحاً لتوظيف قدرات الناس في قضايا الشأن العام ، وفي الأمور الحياتية في حيهم استناداً إلى طاقاتهم الذاتية ([٢١]) .

سادساً- الإستراتيجية المنهجية للدراسة :

١- نوع الدراسة :

إن طبيعة الدراسة وأهدافها يحددان الإستراتيجية المنهجية المناسبة التي يستند إليها الباحث في القيام بتصميم بحثه نظرياً وتنفيذه ميدانياً .

ولقد تم الاستعانة بالإجراءات المنهجية الخاصة بالبحوث الوصفية ، ويمكن تمييز هذا النوع من البحوث أو الدراسات بأنها تشمل دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو عدد من الأفراد أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع أو المواقف الاجتماعية ، كما أن هذا النوع من الدراسات لا يستلزم وجود فرض أو تساؤل مسبق يرتبط بتوقع حدوث الظواهر، ومن ثَمَّ تتحدد مهام الباحثين في وصف الواقع بدون فرض مسبق . وعموماً يوصف هذا النوع من الدراسات بأنها تكون دراسات شاملة ومستفيضة ، ويستلزم ذلك من الباحثين الدقة في جمع ووصف الأشياء والحقائق ([٢٢]) .

٢- أدوات جمع بيانات الدراسة :

بالنسبة لأدوات البحث الاجتماعي المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ، تم الاستعانة بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة ، وذلك من خلال تحديد عينة من مواطنين بمدينة الإسكندرية .

٣- مصادر البيانات :

تعتمد هذه الدراسة على مصدرين متكاملين للبيانات هما :

أ- المصادر الثانوية : وتتمثل في المراجع والتي منها الكتب والدوريات والندوات والتقارير والرسائل العلمية وغيرها .

ب- المصادر الأولية : وتتمثل في الدراسة الميدانية التي تعد الركيزة الأساسية لهذه الدراسة في التحقق من أشكال المشاركة المجتمعية للشباب ، وذلك من خلال استبيان موزع على عينة من الشباب بمدينة الإسكندرية .

٤- مجتمع البحث :

يتكون مجتمع البحث من المواطنين بمدينة الإسكندرية .

٥- عينة الدراسة :

اختارت الباحثة عينة مساحية من المواطنين القاطنين بمحافظة الإسكندرية ، مع مراعاة أن يتناسب عدد أفراد العينة في كل قطاع مع الكثافة السكانية لكل حي بالمدينة قدر الإمكان ، بحيث تمثل العينة المجتمع الأصلي من حيث العدد ، وعند حساب الحجم الأمثل للعينة وفقاً لمعادلة الخطأ المعياري ، اتضح أن الحجم الأمثل للعينة يساوى ٢٠٠ مفردة بعد إجراء العمليات الإحصائية اللازمة .

٦- تحكيم أدوات جمع البيانات :

قامت الباحثة بعرض استمارة الاستبيان على أساتذة متخصصين في علم الاجتماع ، وذلك للحكم على الصدق الظاهري وصدق المحتوى ، وقد أجمع هؤلاء على أن استمارة الاستبيان تقيس ما وضعت من أجله حيث الصدق الظاهري ، أما من حيث صدق المحتوى ، فقد طلبوا بعض التعديلات البسيطة على استمارة الاستبيان ، وتم إجراء تلك التعديلات وفقاً لآرائهم .

٧- ثبات استمارة الاستبيان :

أجرت الباحثة عملية اختبار مبدئي لاستمارة الاستبيان من خلال تجربة الاستبيان على ٢٠٠ من المبحوثين بمدينة الإسكندرية ، ولوحظ فهمهم للأسئلة الموضوعة في الاستبيان والإجابة عنها ، مما أعطاها مؤشراً ايجابياً لاستكمال الدراسة .

٨- المدى الزمني للدراسة الميدانية :

استغرقت الدراسة ستة أشهر بدءاً من يوليو عام ٢٠١٨ وحتى مطلع يناير عام ٢٠١٩ . أما بالنسبة للاستبيان فقد بدأ تطبيق الاستبيان في بداية أغسطس عام ٢٠١٨ ، وانتهت الباحثة من تطبيقه في نهاية سبتمبر عام ٢٠١٨ . وبدأت الباحثة عملية الجدولة في بداية أكتوبر عام ٢٠١٨ ، واستعانت بالجداول البسيطة في تحليل بيانات الدراسة ، وانتهت عملية تحليل البيانات واستخراج النتائج في مطلع يناير عام ٢٠١٩ .

المبحث الثاني – ماهية المواطنة :

أولاً – البعد التاريخي لفكرة المواطنة :

يعتبر كلٌ من الإغريق والرومان أول من استعمل مفهوم المواطنة ، فقد استعمل الإغريق مصطلح civis للدلالة على المواطن ، واستعمل الرومان مصطلح civitas للدلالة على المواطنة . وكان التمتع بلقب المواطن أو المواطنة في تلك الحضارات من الحقوق والامتيازات ، مثل الحق في تقلد الوظائف العامة العضوية في الجمعيات ، والتنظيمات ، وحق الانتخاب في المؤسسات الرسمية ، والمشاركة في الدفاع عن الوطن ، إلا أن مفهوم المواطنة عندهم كان محصوراً على الطبقات العليا من الأرستقراطيين والنبلاء ، في حين حرم منها العبيد والنساء والأطفال ، ثم تطور هذا المفهوم بشكلٍ مستمر إلى أن تراجع بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية ، وفي فترة الإقطاع وحتى نهاية العصور الوسطى والتي امتدت في الفترة٣٠٠ – ١٣٠٠م (٢٣) .

وظل مفهوم المواطنة مفهوماً بدائياً حتى عصر التنوير عندما قام رموزه هوبز ، ولوك ، وروسو ، ومونتسكيو وغيرهم بطرح مفهوم آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم ، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد

إلى القانون الذي يتساوى عنده الجميع ، وبعدها تغير مفهوم المواطنة من أداة تمييزية ضد الآخرين تربط الناس عضوياً ضمن مفهوم القوة والسلطة إلى الإشارة إلى أن المواطن ذو ذات مستقلة كينونةً وحقوقاً ([٢٤]) .

ومن أجل منع استبداد الدولة وسلطاتها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قِبل الدولة ، وهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين وحقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي ، وحقوق جماعية ترتبط بالشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ([٢٥]) .

ويذكر أن مفهوم المواطنة التقليدية الذي ظهر في المدن الإغريقية القديمة واقتصر على الذكور الأحرار قد تطور باتجاه المواطنة الشمولية تدريجياً ، فمثلاً السود لم يحصلوا على حقوقهم إلا عام ١٨٦٨م ، وكذلك المرأة بقيت محرومة من بعض حقوقها إلى وقتٍ ليس ببعيد في مختلف المجتمعات إلى أن استقرت نسبياً بحيث شملت الجميع بشكل عام ، ويكاد يستقر مفهومها في وقتنا الحاضر على المواطنة النشطة التي معها وبها يتحقق التوازن بين النظام والحرية في المجتمعات الحديثة ، وما يميزها في هذا الجانب ممارسة الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية في مستويات تتجاوز حدود الدولة المحلية أو الإقليمية إلى القوميات ، وهذا ما يؤدي إلى الاندماج بين أفراد المجتمع ([٢٦]) .

أما في القرن العشرين فقد توسعت فكرة المواطنة لتشمل حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد التطور الذي حدث بإقرار الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وأسفر عن تشييد مفهوم دولة الرعاية .

وفي هذه الصدد أمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة ([٢٧]) وهي :

١- البعد المدني للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي ، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي ، والمساواة أمام القانون ، وحرية الاجتماع ، وتكوين الجمعيات ، والوصول إلى المعلومات ، بالإضافة إلى القيود المفروضة

على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع .

٢- البعد السياسي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت ، والانتخاب ، والمشاركة السياسية ، وتقلد المناصب العامة .

٣- البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط مابين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين , وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء ، والانتماء ، والتضامن الاجتماعي ، بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية ، والكفاية الاقتصادية ، مثل تمتعهم بالحق في العمل ، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق ، والعيش في بيئة آمنة .

٤- البعد الثقافي للمواطنة الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع ، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات ، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية ، وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع ([٢٨]) .

ثانياً- مكونات المواطنة :

للمواطنة عناصر ومكونات أساسية ينبغي أن تكتمل حتى تتحقق المواطنة وهذه المكونات هي :

١- الانتماء :

يعرف الانتماء بأنه النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار ، وبنصرته والدفاع عنه في مقابل الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى . وعلى الرغم من أن مفهوم الانتماء الاجتماعي يعاني من

التعقيد والغموض ، فإنه يعد من أكثر المفاهيم تداولاً في الأدبيات السوسيولوجية والتربوية المعاصرة .

ويميل الباحثون في علم الاجتماع إلى تحديد الانتماء الاجتماعي للفرد وفقاً لمعيارين أساسيين متكاملين هما العامل الثقافي الذاتي الذي يأخذ صورة الولاء لجماعة معينة أو عقيدة محددة ، ثم العامل الموضوعي الذي يتمثل في معطيات الواقع الاجتماعي الذي يحيط بالفرد ، أي الانتماء الفعلي للفرد أو الجماعة . فالولاء هو الجانب الذاتي في مسألة الانتماء ، ويعبر عن أقصى حدود المشاركة الوجدانية والشعورية بين الفرد وجماعة الانتماء .

٢- الحقوق :

إن مفهوم المواطنة يتضمن حقوقاً يتمتع بها جميع المواطنين وهي في نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع ، وبالتالي فإن معظم الدساتير في تحديدها لحقوق المواطن ترجع إلى مواثيق حقوق الإنسان ، وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والتفصيل الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٦م .

٣ - الواجبات :

تختلف الدول عن بعضها العض في تحديد درجة ونوعية الواجبات المترتبة على مواطنيها باختلاف الفلسفة التي تقوم عليها الدولة ، فالدولة في العراق مثلاً ترى بأن المشاركة في الانتخابات واجب وطني ، بينما لا ترى دولاً أخرى ذلك . ويمكن إيراد بعض واجبات المواطن في الآتي :

١- احترام النظام .

٢- التصدي للشائعات التي تساهم في زرع التفرقة وتأجيج الصراعات السياسية والاجتماعية والمذهبية .

٣- عدم خيانة الوطن .

٤- الحفاظ على الممتلكات العامة .

٥- الدفاع عن الوطن في حال تعرضه للغزو والهجوم من الأطراف المعادية .

٦- التكاتف مع أفراد المجتمع .

٧- الإخلاص والدقة في أداء الأعمال الحكومية والمجتمعية التي تهدف لخدمة أفراد المجتمع (٢٩) .

ثالثاً - مفهوم الأمن القومي وعلاقته بالمواطنة :

أ- تعدد مفاهيم الأمن القومي وتنوعها :

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي وشيوع استخدامه ، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية ، وقد أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة مشاكل . ويعود استخدام مصطلح الأمن القومي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب ، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن ، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٧٤م ، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية .

وفي ظل الواقع الدولي الراهن بكل معطياته ومتغيراته أصبحت مشكلة الأمن القومي هاجساً ليس فقط للحكومات ، وإنما للشعوب أيضاً . ولم تعد مهددات الأمن هي الجيوش الجرَّارة التي تحشد على الحدود القريبة والبعيدة ، بل أصبح مفهوماً أكثر اتساعاً حتى لا يكاد المرء يحصي الثغرات التي يمكن أن تتسلل منها المهددات (٣٠) .

ويمثل الأمن القومي في مفهومه المعاصر جملة السياسات والإجراءات التي تتخذها دولة لحماية مصالحها البنيوية التي يهدد النَّيل منها وجود هذه الدولة سواء كانت هذه المصالح عسكرية ، أو سياسية ، أو اقتصادية ، أو ثقافية ، أو اجتماعية .

ومشكلة الفقر ، أو مشكلة المياه ، أو مشكلة التركيبة السكانية ، أو الهوية ، أو الأرض المحتلة ، أو الهجمات الوبائية ، إلى جانب الجيوش المتربصة ، وترسانات الأسلحة التقليدية ،

وأسلحة الدمار الشامل بأنواعها في يد المعادي ، أو حتى المخالف لهذه العناوين تشكِّل في حجمٍ ما وبمعنىً ما تهديداً مباشراً للأمن القومي الذي يجب على الدول أن تضع الخطط والبرامج لحماية كينونتها من انعكاساته السلبية ([٣١]) .

ب- أبعاد ومستويات الأمن :

في ضوء المفهوم الشامل للأمن فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة ، والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج ، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم ، ومن هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعاداً متعددة هي على النحو التالي :

أولاً : البعد السياسي ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة ([٣٢]) .

ثانياً : البعد الاقتصادي ويتمثل في توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب ، وتوفير سبل التقدم والرفاهية له .

ثالثاً : البعد الاجتماعي ويرمى إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء .

رابعاً : البعد المعنوي أو الأيديولوجي الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم .

خامساً : البعد البيئي الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ، ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن .

جـــ - العلاقة بين المواطنة والأمن القومي :

هناك علاقة وثيقة بين المواطنة وبين الأمن القومي ، فالأمن القومي له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأيدلوجية وجغرافية ، ولها كلها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها . أما بالنسبة للبعد الاجتماعي فإنه بغير إقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر، ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي

لسلامة الكتلة الحيوية للدولة ، ودعم الإرادة القومية وإجماع شعبها على مصالح وأهداف الأمن القومي والتفافه حول قيادته السياسية .

ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب أحياناً للسيطرة عليه ، وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية (٣٣) .

وهناك بعد أيديولوجي آخر يعزز ويؤمِّن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية من خلال توسيع قاعدة الشعور بالحرية والكرامة ، وبأمن الوطن والمواطن ، وبالقدرة على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطنين ، وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة .

والخلاصة أن إحساس الفرد بوجود رابطة قوية تصله بالدولة ستجعل لديه الدافع للزود عنها . كما أنه يوفر درعاً قوياً يمثل سياجاً يحيط بمقومات قيام الدولة ، فيصعب اختراق هذا البناء . لذا فإننا نجد أنه كلما زاد التجانس والولاء والانتماء للدولة كان من الصعب تجنيد العملاء والجواسيس (٣٤) .

المبحث الثالث – الشباب ومشكلات المشاركة المجتمعية :

أولاً – مدارس تمكين الشباب :

يمكن ملاحظة ثلاثة مدارس متباينة في النظر إلى موضوع تمكين الشباب :

١ – المدرسة المثالية :

وترى أن مشاكل الشباب هي مشاكل المجتمع ، وبالتالي فإن تمكين الشباب يأتي في إطار تمكين المجتمع . وفى نظر هذه المدرسة فإن انخفاض مستوى المشاركة بين الشباب هو مجرد العَرَض ، أما المرض فهو تأخر مستوى تطور المؤسسات السياسية وهشاشة مؤسسات صنع وإنفاذ سيادة القانون ، أي تدنى مستوى الحكمانية في بناء السلطة وعملية صنع السياسة واتخاذ القرار .

وحسب هذه النظرة فإن قدرة الشباب العربي لم تكتشف جيداً ، وأن الشباب قادر على الانطلاق وريادة النهضة إذا ما تغيرت البيئة الحاكمة لسلوكه وتفعيل قدراته ، أي المناخ المحيط بالشباب ([٣٥]) .

وهذه المدرسة ترى أيضاً أنه من غير الضروري حصحصة الديمقراطية بالحديث عن الأنشطة التي تسمى التمييز الإيجابي للمرأة مثلاً ، أو للأقليات الدينية أو للطبقة العاملة ، بل إن الأهم هو إصلاح مؤسسات الحكم لتكون جيدة من خلال احترام سيادة القانون ومبادئ الشفافية .

٢- المدرسة النفعية :

وترى أن مشاكل الشباب تختلف عن مشاكل المجتمع ، وأنها لا ترتبط مباشرةً بمستوى الحكم الجيد ، ويترتب على تلك النظرة إعطاء الأولوية للخدمات الموجهة للشباب مثل الأنشطة الترفيهية والرياضية أو بناء مساكن الشباب ، والقول بأن الشباب يريد الانضمام إلى سوق العمل وليس الانضمام إلى الأحزاب بطريقة سأعطيك سمكة فلا تعبأ بالمشاركة في الصيد ، وطالما لن تتعلم الصيد فلن يؤثر كلامك حول قراراتي ! .

ويترتب على هذه النظرة النفعية لتمكين الشباب أن المرء سيواجه معضلة علمية وسياسية تضطره إلى المفاضلة في أولويات السياسات العامة بشأن الشباب بين مواجهة البطالة باعتبارها مشكلة اقتصادية ، وإصلاح آليات سوق العمل باعتبارها مشكلة سياسية وإدارية .

وفى هذه الحالة يتم القبول بهامش ضيق من الحريات والمشاركة السياسية باعتبار أن هذا الهامش سوف يتسع بعد انخفاض حدة المشكلة الاقتصادية . وعند توافر الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الشباب من الخدمات ، يتم الترويج لثقافة تبرر النقص في الحاجات والتقدم في الخدمات .

٣- المدرسة النخبوية :

وترى أن لدينا ما يكفى من الديمقراطية والتغيير قبل التمكين ، لأننا نحتاج أولاً لتغيير ثقافة الشباب حتى يستوعب زيادة مساحة الديمقراطية والحريات ، ويستأهل التمكين لكي تتاح له فرصة الوصول إلى مواقع القيادة .

وقد يتطرف رأى هذه المدرسة بالترويج لفكرة أن الشباب لا يستحق أكثر من هذا ، وأن الشعوب العربية أمية تعليمياً وسياسياً ، وتخضع لتقاليد قبلية وعصبية ، ولا تصلح للديمقراطية ، وهكذا الشباب في هذه الشعوب .

وهذه النظرة النخبوية غالباً ما تكون تكنوقراطية أيضاً ، لأنها ترادف بين التمكين والتعيين ، فتقوم بإعادة تعريف مفهوم تمكين الشباب إلى مؤشرات كمية – غير دالة غالباً – على الحالة النوعية مثل الزعم بأن تعيين بضعة وزراء من الشباب دلالة كافية وقاطعة على تحقيق التمكين السياسي للشباب ككل (٣٦) .

ثانياً – آليات تمكين الشباب :

انطلاقاً من كون الشباب هو مصدر التنمية وقوتها الايجابية ، وفي ظل المتغيرات الإقليمية التي يعيشها الوطن العربي والمفتوحة على كافة الاحتمالات تجعل مجال الأولويات ينبغي أن ينصب أكثر على الشباب من خلال سياسات عمومية قوية تنبني على مقومات صلبة برؤية إستراتيجية تحمل في عمقها كافة ركائز النجاح ، لأنه لم يعد هناك مجال للارتجالية وللمسكنات أو تكريس برامج بنكهة أصحاب القرار في غياب إشراك فِعلي للشباب الذي يعيش أوضاع جد صعبة تتميز بالفقر ، والتهميش ، والبطالة ونقص فرص التنمية ، والانحراف ، وبالتفاوتات بين المناطق حضرياً وقروياً .

ولم يعد الشباب يقبل أن يبقى ديكوراً حياً وجامداً ، وخطاباً لا يترجم إلى أفعال حقيقية تحقق استجاباته وتطلعاته عموماً ، والمغربي على الخصوص . وقد أخذ مجال التحديات يكبر وتتشابك فيه الخيوط وتتعقد إلى درجة يصعب فكها إلا من خلال إشراك فِعلي للشباب في صناعة القرار في جميع المؤسسات التي تتطلع بأدوارها في تدبير السياسات

العامة وطنياً ومحلياً ، وخلق مجال أكبر للتواصل لفهم ما يريده الشباب لا ما يريده صنَّاع القرار لفائدة الشباب .

ومن هنا لا يمكن أن تتحقق المشاركة من دون إرادة حقيقية لتمكين الشباب إلا عبر آليات لتحقيقها بشكل فاعل على الصعيد المجتمعي ، ويمكن إجمالها فيما يلي :

١- وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الشباب أن يمارس من خلالها حقوقه وحرياته ، وأن تسمح له أن يقدم ويعطي ويشترك مع غيره بكل ما يستطيع من فكر وعمل وإبداع .

٢- إيجاد المناخ الديمقراطي والذي يعني الاشتراك وممارسة حق الاختيار ، والانتخاب والتغيير من خلال كفالته للحق في المشاركة في إدارة الشأن العام .

٣- وجود آليات الحوار والنقاش ومدى اطلاع الشباب على المعلومات ، وحريتهم في الوصول إلى تلك المعلومات .

٤- إشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية ([٣٧]) .

٥- أن يتسم عمل المؤسسات سواء أكانت حكومية أو غير حكومية بالشفافية والمساءلة .

٦- أن تعكس عملية التنمية احتياجات وحاجات الشباب وأولوياتهم على المدى القريب والمتوسط والبعيد .

٧- وضع برامج وخطط تنموية واقعية والقدرة على تنفيذها .

٨- أن تستهدف البرامج الربط بين السياسات الطفولة ، والشباب ، وكبار السن لتحقيق التوازن والانسجام في السياسات ، ولتحقيق تضامن الأجيال .

٩- العمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها من المعوقات .

١٠- العمل على برامج وأنشطة تبين أهمية المشاركة سواء أكانت برامج تمكين وبناء قدرات ، أو أنها تأخذ الصفة التوعوية ليس فقط في البرامج غير المنهجية ، وإنما في المنهاج المدرسي واعتباره قيمة مجتمعية إيجابية .

١١- إشراك الشباب في عملية تحديد الأولويات والاحتياجات (وضع الخطط وتنفيذها ، والإشراف ، والرقابة ، والتقييم) ، على أن يتضمن ذلك اختيار ما يتلاءم مع طبيعة المجتمع .

١٢- تشجيع المبادرات التنموية الشبابية من خلال الاعتماد على الموارد الذاتية .

١٣- وضوح البرامج التنموية وإيضاح مزاياها والتدرج في تنفيذها، والاتصال والتواصل مع الشباب ، والإعلان عن البرامج وشرحها لهم .

١٤- أن تكون هناك مردودات ملموسة ، والعمل قدر المستطاع على البرامج التي تكون لها آثار .

١٥- التأكيد على أن التنمية عملية مستمرة وشاملة كآلية من آليات التغيير باعتبارها عملية اجتماعية متكاملة ([٣٨]) .

١٦- إيجاد الدعم الحكومي للمشروعات الشبابية التنموية .

١٧- التنسيق والتشبيك والتكاملية بين جميع المؤسسات التي تعمل في موضوعات التنمية .

ولإنجاح هذه الآليات باعتبارها دعامة مهمة في إدماج الشباب في قضايا الشأن العام والمحلي وتكريس الديمقراطية وثقافة المواطنة ، مرهونة برفع معوقات المشاركة في بعدها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والإداري ، لذا من الواجب بل من الضروري تجاوزها باعتبارها عقبة حقيقية ليس أمام المشاركة ، بل أمام عملية التنمية في شموليتها .

ومجال المسؤولية يمكن تقاسمها بشكل جماعي ، لأن معالجة إشكالات الشباب لم تأخذ طريقها الصحيح والنوعي ضمن أولويات صنَّاع القرار ، وكان التعامل يفتقد إلى الرؤية المستقبلية بالرغم من التوصيات العديدة ، والتحذيرات الكبيرة التي أصدرتها مجموعة من المنظمات المتخصصة في هذا الجانب من منظمات الأمم المتحدة ، ووكالاتها والبنك الدولي ، واليونسكو ، هذا فضلاً عن العديد من اللقاءات التي شاركها فيها القادة وكافة المتدخلين في السياسات العامة رسميون وغير رسميون .

كما أن المؤشرات الإحصائية والدراسات المتخصصة كانت تقدم كافة الحقائق والتخوفات والقلق في كافة أشكاله ، ولم يشفع كل هذا أن يكون محركاً قوياً وكافياً لتغيير النظرة إلى الشباب نظرة تجعل منه مكوناً ايجابياً لتجدد المجتمعات ، ومكوِّن يضمن الاستمرارية للأجيال والمستقبل ، ومكوناً يحمل فكر التغيير والتفاؤل ، وجيل يختزن المؤهلات والإبداع ، كما يحمل في طياته كافة أشكال الخطر في وجود عدم الاهتمام ([٣٩]) .

ويبقى الرهان اليوم حول تعزيز مشاركة الشباب في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تقوية المؤسسات الشبابية ، وفي إتاحة كافة الفرص التي تجعل من الشباب مشاركاً في تصميم السياسات العامة ، وإطلاق عملياتها من أجل بناء مجتمع متماسك اجتماعياً ، ومتطوراً اقتصادياً ، ومنفتح ثقافياً ، ومستقر سياسياً .

وتساهم المواطنة في تمكِين الشباب من تدبير الشأن العام ، من خلال النظام الانتخابي ناخباً ومنتخباً للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات ، ومن خلال العضوية في منظمات وهيئات المجتمع المدني ، وهذا ما أكدته دراسة ليفين جولدبرج Levin Goldberg والتي أكدت على ضرورة الاهتمام بدراسة حقوق الإنسان ، وذلك لتشجيع الطلاب على العمل التطوعي ، والمشاركة في الحياة السياسية ، والتصدي للامبالاة لدى هؤلاء الشباب مع الآخر ([٤٠]) .

وقد ركَّز تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٧ والذي كان بعنوان التنمية والجيل المقبل على قضايا الشباب في الدولِ النامية ، وتناول موضوع التحولات التي يخضع لها الشباب كي يصبحون عاملين منتجين وأرباب أسر مهتمين ومواطنين صالحين وقادة للمجتمعات المحلية ، وهذه التحولات هي كالأتي :

١- توسيع فرص سوق العمل .

٢- الإعداد التربوي للشباب .

٣- توفير الفرص للشباب كي يتم إعدادهم لتكوين الأسر .

٤- تعزيز الجانب الصحي لدى الشباب .

٥- ممارسة المواطنة .

٦- تمكين الشباب قانونياً أي تسليحهم بالمعرفة القانونية ، وتدريبهم على مداخل القانون ومخارجه ([٤١]) .

ثالثاً – واقع ممارسة المشاركة المجتمعية لدى الشباب :

اشتمل مسح النشء والشباب في مصر الذي أجراه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على قسم خاص عن مشاركة الشباب المجتمعية ، ويقصد بها العمل التطوعي والتكامل الاجتماعي والمشاركة السياسية . ويفيد هذا القسم بأن أقل من ٣٪ من الشباب يشارك في أعمال تطوعية ، ولا يتجاوز معدل المشاركة ٤,٥ % بين الذكور و١,٥ % بين الإناث .

أما أنماط الأعمال التطوعية التي يشارك فيها الشباب فلا تختلف بين الجنسين ، وتشكِّل الأنشطة الخيرية ٦٤ % من كل الأعمال التطوعية التي تقوم بها هذه المجموعة الصغيرة من الشباب . ويقوم الذكور من الشباب بين سن الثامنة عشرة والواحدة والعشرين من أعمارهم بالقدر الأكبر من الأنشطة الخيرية ، يليهم مَن هم بين سن الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين من أعمارهم . وبالنسبة للإناث كانت الأنشطة التطوعية خيرية في معظمها ، لكنها تضمنت أيضاً مساعدة الآخرين في مجالات التدريس والتدريب ([٤٢]) .

وتتضمن بيانات مسح النشء والشباب في مصر الانتماءات المجتمعية المشاركة في مراكز الشباب والأندية الرياضية ، والأحزاب السياسية ، والاتحادات ، والجمعيات ، ومجالس الأنشطة الإسكانية والمدرسية . وقد تبين منها أن ٤٪ فقط من الشباب انتسبوا على ما يبدو إلى أيٍ من هذه الجماعات . ومعظم الشباب يشاركون في أنشطة ترفيهية ، حيث يشارك ٦٧ % منهم في مراكز شباب وأندية رياضية . وتميل مراكز الشباب إلى التركيز على الأنشطة الرياضية ، وتبدو مهتمة بالذكور(في حين تركز النوادي الرياضية على إتاحة الفرصة للعلاقات الاجتماعية) ويزيد فيها معدل اشتراك الإناث ، ولذلك فإن

وجود الإناث يتركز في الأندية الرياضية عنه في مراكز الشباب ، بينما ينخرط الشبان بنفس النسبة في أنشطة النوادي الرياضية ومراكز الشباب .

وقد شكَّلت عضوية الأحزاب السياسية ٢,٢ % فقط من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعية في مصر ، وشكَّل المشاركون في الأحزاب السياسية ٠,١٢ % فقط من إجمالي الشباب في الفئة العمرية من سن ١٨- ٢٩ سنة .

وتظهر البيانات سلوك الشباب عند التصويت في الانتخابات قدراً عالياً من اللامبالاة وعدم الولاء السياسي ، ذلك أن ٨٤ % من الشباب الذي يحق له الإدلاء بصوته الانتخابي لم يمارس حقه في التصويت في آخر انتخابات أجريت ، و لم يدل بصوته سوى ٢١ % فقط من الشبان ، و١١ % من الشابات .

وفيما يتعلق بالسمات الاجتماعية والاقتصادية فإن من أدلوا بأصواتهم منتمون إلى شريحتي الطبقة الوسطى والأعلى من الوسطي ، بينما كان الأشد فقراً هم الأقل إقبالاً على الإدلاء بأصواتهم (٤٣) .

ويشير المسح الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن معدلات المشاركة المدنية تتسع في المرحلة التمهيدية للانتفاضات العربية ، ويقوم الشباب بدور طليعي في هذا التطور .

وقد تم إعداد مؤشر للمشاركة المدنية بناءً على ما إذا كان الذين استُطلِعت آراؤهم قد شاركوا في تظاهرات ، أو انضموا إلى حملات مقاطعة ، أو وقّعوا على عرائض ، فأوضحت مؤشرات كثافةَ المشاركة المدنية وفْق بُعدَي العمر والتعليم في عام ٢٠١٣ أن المنطقةُ العربية تقارب المعدل العالمي في مجال الفاعلية المدنية النشطة ، وكان معدل الشباب ذَوي التحصيل العلمي المتقدم أعلى من المعدل العالمي لبلدان الدخل المتوسط .

وتبلغ معدلات المشاركةُ المجتمعية أعلاها في بلدان أكثر ديمقراطية ، وأُخرى ذات انتشار إعلامي أوسع مثل الجزائر والعراق وفلسطين ولبنان وليبيا واليمن ، وأدناها في الأردن وقطر ومصر والمغرب (٤٤) .

وتبدو العلاقة بين الرضا عن الحياة والفعالية المجتمعية معقدة ، فقد يؤدي بعض انعـــدام الرضا إلى إذكاء نار الاحتجاج ؛ غير أن المستوياتِ المرتفعة لانعدام الرِضا ترتبط بمستويات متدنية من الفعالية الاجتماعية سواء عند مقارنة البلدان بعضها ببعض على الصعيد العالمي ، أو عند دراسة سلوك الشباب العربي ، حيث يشير المسح الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن الأفراد المستاءين بشدة غالباً ما يكونون أقل اندفاعاً إلى المشاركة في نشاط اجتماعي لتغيير بيئتهم ، فهم يميلون إلى اختيار أشكال احتجاج أكثر عنفاً .

وتوضح بيانات مسح القيم العالمي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تزايد التصويت في مصر مع تزايد التقارب بين الشباب والكبار ، لكن مع تزايد التباعد بين الأجيال في العراق والمغرب ، ولا يبدو أن هناك عقبات قانونية مهمة تحول دون مشاركة الشباب رسمياً في المجالس النيابية بالمنطقة ؛ حيث السن القانونية لحق الاقتراع ١٨ سنة في أغلب البلدان العربية ، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي ولبنان . كما أن معدل العمر للانضمام إلى عضوية مجلس النواب ٢٦ سنة ، لكن على المستوى التنفيذي الحكومي ثِمَة تحيُّز على ما يبدو لصالح الأكبر سناً ؛ إذ أن متوسط عمر الوزراء في بعض البلدان العربية ٥٨ سنة ، ويبلغ أعلى مستوياته في لبنان ٦٢ سنة (٤٥) .

وتظل المشاركة المجتمعية ضعيفة بين الشباب في المنطقة بســـبب مـــزيج مـــن القيـــود المؤسساتية والهيكلية تعيق انخراطهم الإيجابي في أنشطة المجال العام . وتشترك أكثر البلـــدان العربية في جملة من الخصائص ونواحي التصور المؤسساتية والتشريعية المشتركة على رأسها الحريات المقيَّدة ، والفجوات بين القانون والممارسة ، والمشاركة المحـــدودة في الســـلطات خصوصاً في قوانين الانتخاب ، وتلك المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات ، وهـــذه الأخـــيرة مسموح بها في الدساتير ، وفي التشريعات الخاصة لأغلب البلدان العربية ، بالإضافة إلى أن المادة ٢٠١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل شخص الحق في حريـــة الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية ؛ إلا أن الحكومات غالباً ما تكبح التمتع بهذا الحق ، وتتواتر حالات الإبلاغ عن احتجاز أفراد ، وعن أعمال عنف أُخرى تتناقض مـــع النصوص القانونية ، بالإضافة إلى أن التصاريح لتأسيس جمعيات ، والسماح بتظاهرات تمنح

بصورة انتقائية في أغلب البلدان العربية ، ولقد منحت الحرب على الإرهاب بعض الدول ، سواء بمراسيم صادرة حديثاً للطوارئ ، أو من دونها سلطة مطلقة لتقييد هذا الحق .

كذلك لا توجد لدى بعض البلدان العربية قوانين لإنشاء جمعيات أو أحزاب سياسية ، مما يجعل تأسيس هذه الهيئات أمراً غير قانوني ، وفي بلدان عدة يكون الأفراد الراغبون في تكوين جمعية رهن قرارات اجتهادية من السلطة المانحة التي تسيء استخدام لغة النص القانوني الغامضة لحظر جمعيات ، أو لإغلاق منظمات غيرِ حكومية .

وبانعدام المنافسة السياسية الحقيقية ، وعدم وجود أحزاب معارضة مهمة ، وعدم وجود هيئات قضائية وتشريعية مستقلة ، ومع ضيق المساحة المتاحة لوجود منظمات مستقلة من المجتمع المدني ، يصبح الإقدام على ممارسة النشاط السياسي والمدني صعباً للغاية (٤٦) ، ومن هنا نجد أننا أمام أزمة حقيقية يتعرض لها الشباب المصري في الممارسة الفعَّالة للمشاركة الاجتماعية .

رابعاً- سبل تفعيل المشاركة المجتمعية لدى الشباب :

يعد دعم أداء مؤسسات الشباب مطلباً هاماً في تفعيل السياسة الوطنية للشباب ، وتطويرها على مستوى قياداتها والعاملين بها ، وكذلك تحديث آليات عملها ومحاسبتها . فالسياسة الوطنية للشباب لابد وأن تنبع من رغبة خالصة في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشباب ، على أن تصل لذلك من خلال العمل مع الشباب وليس فقط من أجلهم . أما فيما يتعلق بمحتوى هذه السياسة فأبرز ملامحه ما يلي :

أ- ضرورة أن تكرَّس السياسة الوطنية للشباب من الشراكة الفعَّالة بين كافة المعنيين ، لاسيما شبكات الشباب والمنظمات الشبابية غير الحكومية وغيرها من المؤسسات .

ب- ضرورة تسهيل وصول الشباب إلى الهيئات التشريعية وهيئات صنع القرار .

جـ - ضرورة إعطاء الأولوية إلى إقامة قنوات الاتصال مع الشباب للتعبير عنهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية .

د- يجب أن تكون السياسة الوطنية للشباب متوافقة مع الخصائص الثقافية لكل مجتمع .

ه- يجب أن تبدى السياسة الوطنية للشباب اهتماماً خاصاً بالفئات الدنيا في المجتمع .

و- يجب أن تعزَّز هذه السياسات من كافة أنواع التعليم .

ز- يجب أن تتيح السياسة الوطنية للشباب الفرصة للالتقاء بين الأجيال ، وذلك بمد تسهيل المشاركة والتعاون بين الجميع (٤٧) .

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه المهمة يرتبط بوضع سياسات وبرامج توفر الإمكانات المادية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع من خلال :

١- إعادة النظر في البرامج التعليمية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية ، بحيث يصل الطالب إلى نهاية المرحلة الثانوية ومزود بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة .

٢- إعادة النظر بطريقة إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلمين ومربين وقادة ، بحيث تتوافر لديهم القدرة على إظهار سمات الشخصية العربية لدى الأجيال الجديدة .

٣- وضع خطة إعلامية عربية موحدة وبرامج واقعية لتوجيه الشباب العربي للتمسك بقيمه .

٤- تثقيف الشباب العربي بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، وإفساح المجال لهم للمشاركة الواسعة في مختلف المؤسسات التمثيلية لأخذ دورهم في عملية صنع القرار .

٥- تشجيع الشباب العربي على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى ، وتوجيههم لممارسة النقد العلمي الموضوعي ، وتشجيع الحوار بين الشباب العربي ، لأن ذلك يشكِّل ضمانة لعدم الانحراف عن القيم العربية السليمة التي نريد لشبابنا التمسك بها .

كذلك هناك حاجة للنهوض بمستوى مشاركة المرأة اجتماعياً وسياسياً وبصفة خاصة الشابات منهن ، وأن للجمعيات الأهلية كإحدى ركائز المجتمع المدني في مصر دور كبير في التعاون مع الحكومة والأحزاب في تمكين المرأة سياسياً ورفع درجة مشاركتها الاجتماعية وذلك من خلال ما يلي :

١- تنسيق جهود هذه الجمعيات مع المؤسسات الرسمية للقضاء على الأمية بين النساء والفتيات .

٢- توجيه الانتباه إلى ضرورة إزالة الصور النمطية للمرأة في مناهج الكتب الدراسية .

٣- محو الأمية القانونية للفتيات والمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات .

٤- المساهمة في دعم وتشجيع المبادرات الإعلامية الخاصة بالمرأة ، وتعزيز حقوقها في وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة وكافة أشكال الاتصال .

٥- توجيه النظر للإعلاميين للتأكيد على تعزيز مكانة الأسرة والنسيج الاجتماعي السليم ، وإبراز الصور الايجابية للمرأة ودورها في المشاركة في تنمية مجتمعها ، وكذلك عدم استغلال المرأة وتشويه صورتها .

٦- وضع استراتيجيات موجهة لمؤسسات التنشئة المختلفة والممثلة في الأسرة والمدرسة والإعلام وغيرها من أجل القضاء على التمييز ضد الطفلة .

٧- تشجيع عضوية المرأة في الجمعيات الأهلية ، وكذلك رئاستها لمجلس الإدارة ، ورئاسة اللجان النوعية ، والتعبير عن الاحتياجات الأساسية للمرأة .

٨- بناء صف ثاني وثالث من الكوادر النسائية وإعدادهن وتدريبهن حتى لا يستأثر الرجال بالصف الأول في القيادة واتخاذ القرارات .

٩- الاهتمام باستقطاب القيادات النسائية داخل المجتمعات المحلية ([٤٨]) .

المبحث الرابع- الدراسة الميدانية ونتائجها :

قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان للتعرف على آراء سكان مدينة الإسكندرية حول موضوع الدراسة ، وتحديد موضوعات الاستبيان في السؤال عن جميع مشكلات الشباب بها ، وتم التركيز على أهم المشكلات المعيشية ، ومشكلات ممارسة المشاركة المجتمعية .

كما قامت باختبار مصداقية الاستبيان في تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها على مناطق متفرقة من مدينة الإسكندرية ، واتضح لها من خلال إجابات المبحوثين أن الاستبيان يمكن أن يؤدى الغرض الذي صمِّم من أجله ، وعليه فقد شرعت في تطبيقه ، وتم تقسيم المدينة إلى عدة أحياء تبعاً للتقسيم الإداري لها .

أولاً – تحليل بيانات الدراسة :

١– خصائص عينة البحث :

جدول رقم (١) يوضح الخصائص النوعية لعينة المبحوثين

المتغيرات	ذكر	أنثى	المجموع
ك	١١١	٨٩	٢٠٠
%	% ٥٥	% ٤٥	% ١٠٠

حيث تبين الخصائص النوعية للمبحوثين أن نسبة الذكور ٥٥ % ، بينما نسبة الإناث ٤٥ % .

جدول رقم (٢) يوضح الخصائص العمرية لعينة للمبحوثين

المتغيرات	أقل من ٢٠ سنة	من ٢٠ – ٣٠ سنة	من ٣١ – ٤٠ سنة	من ٤١ – ٥٠ سنة	من ٥١ – ٦٠ سنة	من ٦١ سنة فأكثر	المجموع
ك	٢٨	٧٣	٤٤	٢٤	٢٣	٨	٢٠٠
%	% ١٤	% ٣٦.٥	% ٢٢	% ١٢	% ١١.٥	% ٤	% ١٠٠

حيث تبين الخصائص العمرية للمبحوثين أن مَن تقع أعمارهم بين ٢٠ – ٣٠ عام يبلغون ٣٦.٥ % ، ومن ٣١ – ٤٠ عام نسبتهم ٢٢ % ، وأيضاً الذين تقل أعمارهم عن ٢٠عاماً تبلغ نسبتهم ١٤ % ، ومن ٤١ – ٥٠ عاماً نسبتهم ١٢٪ ، وأيضاً من ٥١ – ٦٠ عاماً نسبتهم ١١.٥ % ، ومن ٦١ فأكثر نسبتهم ٤ % .

جدول رقم (٣) يوضح الحالة الاجتماعية لعينة للمبحوثين

المتغيرات	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
ك	٨٨	١٠٤	٥	٣	٢٠٠
%	% ٤٤	% ٥٢	% ٢.٥	% ١.٥	% ١٠٠

حيث تبين أن الحالة الاجتماعية للمبحوثين توضح أن المتزوجين ٥٢ % ، بينما الغير متزوجين منهم ٤٤ % ، وحالات الطلاق تصل إلى ٢.٥ % ، وحالات الترمل ١.٥ % .

جدول رقم (٤) يوضح الخصائص السكنية للمبحوثين

المتغيرات	الريف	الحضر	البدو	المجموع
ك	٢٠	١٨٠	-	٢٠٠
%	% ١٠	% ٩٠	-	% ١٠٠

حيث تبين الخصائص السكنية للمبحوثين أن ٩٠ % منهم الموطن الأصلي لهم هو الحضر ، في حين أن ١٠ % من المبحوثين موطنهم الأصلي الريف ولا يوجد بينهم بدو .

جدول رقم (٥) يوضح التوزيع السكاني للمبحوثين بمدينة الإسكندرية

المتغيرات	حـــــ ـــــ ـــــي شـــــ ـــــ ـــرق	حـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــي غـــــ ـــــ ـــــ	حـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــي وســـــ ـــــ ـــــط	حـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــي المنـــــ ـــــتزه	حـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــي العامرية	حـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــي الجمـــــ ـــــ ـــــ	مدينة برج العـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــرب	حـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــ ـــــي العجمـــــ ـــــي	المجمـــــ ـــــوع

		ـــر ب				ـــرك		
ك	٩٩	٣	٩٠	٦	١	١	–	–	٢٠٠
%	٤٩.٥ %	٪١.٥	٪٤٥	٪٣	% .٥	% .٥	–	–	٪١٠٠

حيث تبين أن ٤٩.٥ % من المبحوثين يعيشون في حي شرق ، بينما ٤٥ % منهم يعيشون في حي وسط ، كما تبين أن نسبة المبحوثين الذين يعيشون في حي المنتزه ٣ % ، وأيضاً نسبة الذين يعيشون منهم في حي غرب ١.٥٪ ، ونسبة الذين يعيشون منهم في حي العامرية ٥. % ، وكذلك نسبة الذين يعيشون منهم في حي الجمرك ٥. % .

جدول رقم (٦) يوضح دخل المبحوثين

المتغيرات	أقـــــــــــــل مـــــــــــن ١٠٠٠ جنيه	من ١٠٠٠ – ٢٠٠٠	من ٢٠٠١ – ٣٠٠٠	من ٣٠٠١ – ٤٠٠٠	من ٤٠٠١ – ٥٠٠٠	٥٠٠١ جنيه فأكثـــــــــــر	المجموع
ك	١٠٥	٧٠	١٦	٣	١	٥	٢٠٠
%	٪٥٢.٥	٪٣٥	٪٨	٪١.٥	%.٥	٪٢.٥	٪١٠٠

يتبين أن المبحوثين الذين يتقاضوا أقل من ١٠٠٠ جنيه ٥٢.٥ % ، ونسبة الذين يتقاضوا منهم ١٠٠٠ – ٢٠٠٠ جنيهاً ٣٥ % ، ومن ٢٠٠١ – ٣٠٠٠ جنيهاً ٨ % ، ومن ٣٠٠١ – ٤٠٠٠ جنيهاً ١.٥٪ ، كما تبين أيضاً أن نسبة الذين يتقاضوا منهم ٤٠٠١ – ٥٠٠٠ جنيهاً ٥.% ، أما الذين يتقاضوا منهم ٥٠٠١ فأكثر ٢.٥٪ .

جدول رقم (٧) يوضح الحالة المهنية للمبحوثين

المتغيرات	مهن إدارية	أعمال حرة	شرطة	قوات مسلحة	لا يعمل	مهن أخرى	المجموع
ك	٢٧	١١٢	١	–	٤٤	١٦	٢٠٠

٪١٠٠	٪٨	٪٢٢	-	٪.٥	٪٥٦	٪١٣.٥	%

يتضح أن من يعملون بأعمال حرة من المبحوثين ٥٦ % ، ومن لا يعملون فنسبتهم ٢٢٪ ، بينما من يعملون بالمهن الإدارية ١٣,٥ % ، ومَن يمتهنون مهن أخرى ٨ % ، وأن نسبة الذين يعملون في الشرطة فنسبتهم ٠.٥% فقط ، أما القوات المسلحة فلا ينتمي إليها أحد من المبحوثين .

جدول رقم (٨) يوضح الحالة الاجتماعية لعينة للمبحوثين

المتغيرات	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	المجموع
ك	٨٧	١٠٦	٤	٣	٢٠٠
%	٪٤٤	٪٥٣	٪٢	٪١	% ١٠٠

حيث تبين أن الحالة الاجتماعية للمبحوثين بالنسبة للمتزوجين ٥٣ % ، بينما الغير متزوجين منهم ٤٤ % ، وحالات الطلاق ٢ % ، وحالات الترمل ١ % .

جدول رقم (٩) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

المتغيرات	أمي	مؤهل متوسط	مؤهل جامعي	مؤهل فوق الجامعي	المجموع
ك	٣٢	٩٣	٦٥	١٠	٢٠٠
%	٪١٦	٪٤٦.٥	٪٣٢.٥	٪٥	٪١٠٠

حيث تبين أن ٤٦.٥٪ من المبحوثين مؤهلهم التعليمي متوسط ، بينما نسبة ٣٢.٥٪ منهم مؤهلهم التعليمي عالي ، كما أوضحت عينة البحث أن ١٦ % من المبحوثين أميين ، وأن ٥ % منهم مؤهلهم ما بعد الجامعي .

جدول رقم (١٠) يوضح نوع سكن المبحوثين

المتغيرات	إيجار قديم	تمليك	إيجار حديث	المجموع

ك	٦١	١٠٩	٣٠	٢٠٠
%	٪٣٠.٥	٪٥٤.٥	٪١٥	% ١٠٠

توضح عينة البحث أن نسبة ٥٤.٥٪ من المبحوثين يعيشون في سكن تمليك ، بينما الذين يعيشون منهم في سكن إيجار قديم ٣٠.٥٪ ، والذين يعيشون في إيجار حديث ١٥ % .

٢- أشكال المشاركة الفعَّالة للمبحوثين في المجتمع :

جدول رقم (١) يوضح مشاركة المبحوثين في الانتخابات :

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	١٠٦	٩٤	٢٠٠
%	٪٥٣	٪٤٧	% ١٠٠

يتضح أن نسبة الأفراد المشاركين في الانتخابات من عينة البحث يمثلون ٥٣ % ، بينما نسبة الذين لا يشاركون منهم يمثلون ٤٧ % .

جدول رقم (٢) يوضح سبب عدم المشاركة في الانتخابات في منطقة البحث

المتغيرات	صعوبة الوصول إلى لجنة الانتخابات	عدم الاهتمام بالأمور السياسية	ليس لدى معلومات	المجموع
ك	١٣	٦٠	٢١	٩٤
%	٪١٤	٪٦٤	٪٢٢	% ١٠٠

يتضح أن نسبة ٦٤ % من العينة لا يشاركون في الانتخابات بسبب عدم اهتمامهم بالأمور السياسية ، في حين أن نسبة ٢٢ % منها ليس لديهم معلومات كافية عن المرشحين ، كما أن نسبة ١٤ % يعانون من صعوبة وصولهم إلى اللجان الانتخابية .

جدول رقم (٣) يوضح مدى إقبال المبحوثين في المنطقة على المشاركة في الدعاية لأحد المرشحين

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٤٦	١٥٤	٢٠٠
%	٪٢٣	٪٧٧	% ١٠٠

يتضح أن نسبة ٧٧ % من عينة البحث لا يشاركون في الدعاية الانتخابية لأحد المرشحين ، وأن الذين يشتركون في الدعاية الانتخابية للمرشحين ٢٣ % .

جدول رقم (٤) يوضح أهم مشكلات المشاركة في الانتخابات في منطقة البحث

المتغيرات	الرشوة	الازدحام	التأثير على رأى المشتركين	المجموع
ك	٧١	٦٣	٦٦	٢٠٠
%	٪٣٦	٪٣١	٪٣٣	% ١٠٠

يتضح أن نسبة ٣٦ % من عينة البحث ترى أن من أهم المشكلات التي تواجه المبحوثين أثناء العملية الانتخابية هي الرشوة ، بينما التأثير على رأى المشتركين بنسبة ٣٣ % ، في حين أن نسبة الازدحام ٣١ % .

جدول رقم (٥) يوضح مدى مشاركة الشباب في الانتخابات بالمنطقة

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٥٦	١٤٤	٢٠٠
%	٪٢٨	٪٧٢	% ١٠٠

يتضح أن نسبة ٧٢ % من عينة البحث تري أن الشباب يحجمون عن الانتخابات ، في حين نجد أن نسبة ٢٨ % للذين يروا أن الشباب متحمسين للانتخابات .

جدول رقم (٦) يوضح أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات بالمنطقة من وجهة نظر المبحوثين

المتغيرات	ضعف الثقافة السياسية	ضعف الإمكانيات	غياب الهوية السياسية	فقدان القدرة على الحلم بالمستقبل	المجموع
ك	٦٣	١٨	٣٤	١٠٦	٢٢١
%	٪٢٩	٪٨	٪١٥	٪٤٨	% ١٠٠

يتضح أن عينة البحث ترجع أسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات إلى فقدان القدرة على الحلم بالمستقبل بنسبة ٤٨ % ، وضعف الثقافة السياسية بنسبة ٢٩ % ، وضعف الإمكانيات بنسبة ٨ % ، وغياب الهوية السياسية بنسبة ١٥ % .

جدول رقم (٧) يوضح أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات بالمنطقة من وجهة نظر المبحوثين

المتغيرات	تعتبر مؤشراً للديمقراطية	وسيلة لتنمية المجتمع	تقوم بتدعيم دور الحكومة	تبين شعور المواطن بالمسئولية تجاه مجتمعه	المجموع
ك	٦١	٥١	٢٧	٦٨	٢٠٧
%	٪٣٠	٪٢٤	٪١٣	٪٣٣	% ١٠٠

يتضح من عينة البحث أن أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات تبين شعور المواطن بالمسئولية تجاه مجتمعه وذلك بنسبة ٣٣ % ، وتعتبر مؤشراً للديمقراطية بنسبة ٣٠ % ، ووسيلة لتنمية المجتمع بنسبة ٢٤ % ، وتدعيم دور الحكومة بنسبة ١٣ % .

٣- مستويات المشاركة الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين بأشكالها المختلفة السياسية والاجتماعية :

جدول رقم (١) يوضح مدى انضمام المبحوثين إلى الأحزاب بالمنطقة

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	٥	١٩٥	٢٠٠
%	% ٢.٥	% ٩٧.٥	% ١٠٠

يتبين أن ٩٧.٥ % من عينة البحث ليسوا أعضاء في أي حزب سياسي ، و٢.٥ % فقط أعضاء في أحزاب سياسية .

جدول رقم (٢) يوضح دور المرشح في الانتخابات تجاه أهل دائرته في منطقة البحث

المتغيرات	تقديم الخدمات	مساعدتهم في الحصول على وظائف	تقديم مساعدات للمحتاجين	المجموع
ك	١٢٥	٣٩	٥١	٢١٥
%	٪٥٨	٪١٨	٪٢٤	% ١٠٠

يتبين أن ٥٨ % من المبحوثين يرون أن دور المرشح في الانتخابات تجاه أهل دائرته هو تقديم الخدمات ، ونسبة ٢٤ % يرون أنه يقوم بتقديم مساعدات للمحتاجين ، في حين أن نسبة ١٨ % يرون أنه يقوم بمساعدتهم في الحصول على وظائف .

جدول رقم (٢) يوضح المشاركة في الجمعيات الخيرية بالمنطقة من وجهة نظر المبحوثين

المتغيرات	أحيانا	كثيرا	نادرا	لا يشارك	المجموع
ك	٤٨	٢٣	٣٠	٩٩	٢٠٠
%	٪٢٤	٪١٢	٪١٥	٪٤٩	% ١٠٠

يتبين في عينة البحث أن نسبة المبحوثين الذين لا يشاركون في الجمعيات الخيرية ٤٩ % ، بينما نسبة الذين يشاركون أحياناً ٢٤ % ، والذين يشاركون منهم كثيراً ١٢ % ، أما الذين نادراً ما يشاركون في فنسبتهم ١٥ % .

جدول رقم (٣) يوضح دور الجمعيات الخيرية بالمنطقة من وجهة نظر المبحوثين

المتغيرات	غرس قيم الانتماء	توسيع مشاركة الشباب	رعاية الموهوبين	المجموع
ك	٧٥	٨٨	٣٧	٢٠٠
%	٪٣٧	٪٤٤	٪١٩	% ١٠٠

يتبين أن نسبة ٤٤ % تري أن دور الجمعيات الخيرية هو توسيع مشاركة الشباب ، وتري نسبة ٣٧ % أن دورها هو غرس قيم الانتماء ، وتري نسبة ١٩ % أن دورها هو رعاية الموهوبين .

جدول رقم (٤) يوضح مدى تعاون المبحوثين مع الجيران :

المتغيرات	تعاون كبير	بسيط	لا يوجد	المجموع
ك	٨٨	٧٠	٤٢	٢٠٠
%	٪٤٤	٪٣٥	٪٢١	% ١٠٠

توضح نسبة ٤٤ % أن هناك تعاون بين المبحوثين والجيران ، بينما يكون التعاون بسيط بنسبة ٣٥ % ، في حين لا يوجد تعاون بينهم وبين جيرانهم بنسبة ٢١ % .

جدول رقم (٥) يوضح رغبة المبحوثين من أبناء المنطقة في تنظيف الشوارع

المتغيرات	نعم	لا	المجموع

ك	١٦٠	٤٠	٢٠٠
%	% ٨٠	% ٢٠	% ١٠٠

يتبين أن هناك ٨٠ % من المبحوثين يمكنهم المشاركة في تنظيف الشوارع في منطقتهم ، بينما يوجد ٢٠ % منهم يرفضون ذلك .

جدول رقم (٦) يوضح مدى إمكانية مساعدة المبحوثين بالمنطقة في ترميم المدارس والمستشفيات :

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	١٤٣	٥٧	٢٠٠
%	٪٧١.٥	٪٢٨.٥	% ١٠٠

يتبين أن نسبة ٧١.٥٪ من المبحوثين يمكنهم المساعدة في ترميم المدارس والمستشفيات ، و٢٨.٥٪ لا يوافقون على ذلك .

جدول رقم (٧) يوضح الوسائل المتاحة لمساعدة الدولة في أداء مهمتها من وجهة نظر المبحوثين

المتغيرات	التبرع لصندوق دعم الدولة	تقليل الاستهلاك وزيادة الإنتاج	دفع الضرائب في موعدها	المشاركة في المشروعات الوطنية	الحفاظ على المنشآت العامة	المجموع
ك	٢٢	٥٥	٢٢	١٨	٨٣	٢٠٠
%	٪١١	٪٢٨	٪١١	٪٩	٪٤١	% ١٠٠

يتبين أن نسبة ٤١ % من المبحوثين يمكنهم مساعدة الدولة من خلال المحافظة على المنشآت العامة ، ونسبة ٢٨ % يمكنهم ذلك من خلال تقليل الاستهلاك وزيادة الإنتاج ، ونسبة ١١ % يمكنهم دفع الضرائب في مواعيدها ، ونسبة ١١ % يمكنهم التبرع لصندوق دعم الدولة ، ونسبة ٩ % يمكنهم المشاركة في المشروعات الوطنية .

٣- بيانات حول كيفية تشجيع مشاركة الشباب :

جدول رقم (١) يوضح دور وسائل الإعلام في تشجيع الشباب سياسياً

المتغيرات	نعم	لا	المجموع
ك	١٧٥	٢٥	٢٠٠
%	% ٨٧.٥	٪١٢.٥	٪١٠٠

يتبين أن نسبة ٨٧.٥٪ من العينة يرون أن لوسائل الإعلام دوراً هاًما في تشجيع الشباب سياسياً ، ونسبة ١٢.٥ % من العينة لا ترى ذلك .

جدول رقم (٢) يوضح كيفية تشجيع الشباب من جانب الدولة

المتغيرات	زيادة التوعية بأهمية دور الشباب	إعطاء الشباب الحق في تولى المناصب سياسية عليا	المساواة بين جميع الفئات في الحقوق الاجتماعية والسياسية	المجموع
ك	٦٣	٧٧	٧٨	٢١٨
%	٪٢٨.٨	% ٣٥.٣	٪٣٥.٧	% ١٠٠

يتبين أن نسبة ٣٥.٧ % من العينة يرون أن تشجيع الدولة للشباب يتحقق بالمساواة بين الشباب في الحقوق الاجتماعية والسياسية ، ونسبة ٣٥.٣ % منها يرون ضرورة إعطاء الشباب الحق في تولى المناصب السياسية العليا ، ونسبة ٢٨.٨ % منها يرون زيادة التوعية بأهمية دور الشباب .

جدول رقم (٣) يوضح الجهات التي تشجع مشاركة الشباب

المتغيرات	الأسرة	المدرسة	الجمعيات والنقابات	وسائل الإعلام	الجهات الحكومية	الأحزاب المعارضة السياسية في المجتمع	المجموع
ك	٥٠	١٤	٣٥	٧٤	٢٦	٣٥	٢٣٤
%	٢١.٣ %	٦ %	١٥٪	٣١.٧ %	١١.١ %	١٤.٩٪	١٠٠٪

يتبين أن نسبة ٣١.٧ % من العينة يرون أن أكثر الجهات تشجيعاً لمشاركة للشباب هي وسائل الإعلام المتنوعة ، ونسبة ٢١.٣٪ منها يرون أن الأسرة هي الجهة الأولى التي تشجع مشاركة الشباب اجتماعياً ، ونسبة ١٥ % منها يرون أن الجمعيات والنقابات هي الجهة الأولى التي تشجع مشاركة الشباب اجتماعياً ، وكذلك نسبة ١٤.٩ % منها يرون أن الأحزاب المعارضة السياسية في المجتمع هي الجهة الأولى التي تشجع مشاركة الشباب سياسياً ، ونسبة ١١.١٪ منها يرون أن الجهات الحكومية هي التي تشجع الشباب اجتماعياً ، ونسبة ٦ % منها يرون أن المدرسة هي جهة تشجيع الشباب اجتماعياً .

جدول رقم (٤) يوضح أنواع الدعم التي تؤدى لتحسين مشاركة الشباب

المتغيرات	دعم النخبة السياسية وقيادات العمل السياسي	دعم القيادات الشبابية في مجالات العمل المختلفة	دعم المتخصصين السياسيين	دعم قادة الفكر والرأي	دعم فني وإداري مؤهل	دعم إعلامي	المجموع

		ـــــة			ـــــل المـــــــــتخصصين الاجتماعين		
ك	٣٤	٦٥	٣٤	٣٣	١٩	٦١	٢٤٦
%	٪١٣.٨	% ٢٦.٤	% ١٣.٨	١٣.٤ %	% ٧.٧	٪٢٤.٧	٪١٠٠

يتبين أن نسبة ٢٦.٤٪ من العينة يرون أن أهم أنواع دعم الشباب التي تؤدى لتحسين المشاركة السياسية للشباب تتمثل في دعم القيادات الشبابية في مجالات العمل المختلفة ، ونسبة ٢٤.٧ % منها يرون أن الدعم المقدَّم هو دعم إعلامي ، ونسبة ١٣.٨ % منها يرون دعم النخبة السياسية وقيادات العمل السياسي ، وكذلك نسبة ١٣.٤ % منها يرون دعم قادة الفكر والرأي ، ونسبة ٧.٧ % منها يرون أن الدعم الذي يحسن من مشاركة الشباب هو دعم فني وإداري من قِبل المتخصصين الاجتماعيين .

ثانياً – النتائج العامة للدراسة :

١– اتضح من الدراسة الميدانية أن هناك عزوفاً كبيراً عن المشاركة في العمل الاجتماعي ، ومنه على سبيل المثال المشاركة في الانتخابات ، ويمثل ذلك نصف عينة البحث تقريباً . ويرجع هذا العزوف إلى عدة أسباب أهمها عدم اهتمامهم بالأمور السياسية ، وعدم وجود معلومات كافية عن المرشحين . كما أوضحت الدراسة أن عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات يرجع كذلك إلى فقدان القدرة على الحلم بالمستقبل ، وضعف الثقافة السياسية ، وغياب الهوية السياسة وضعف الإمكانيات .

٢– بالنسبة للمشاركين في الانتخابات ، فقد أوضحت نسبة كبيرة منهم أنهم يتعرضون لمشكلات مثل الازدحام ، والتأثير على الرأي ، والرشوة خلال عملية الانتخاب .

٣- لم يبدِ العديد من المبحوثين اهتماماً كافياً بأهمية المشاركة السياسية كمعيار للمواطنة النشطة في المجتمع ، والدليل على ذلك أن نسبة مشاركة المبحوثين في الأحزاب السياسية تكاد تكون منعدمة .

٥- تبين بالنسبة للمشاركة المجتمعية في مجالات العمل الاجتماعي المختلفة أن معظم المبحوثين لا يشاركون تقريباً في أنشطة الجمعيات الخيرية ، وحتى على مستوى التعاون بين الجيران ، فقد كان هذا التعاون بسيط ولا يتناسب مع مستويات المشاركة المجتمعية المرجوة .

٦- أبدى العديد من المبحوثين رغبتهم في المشاركة في بعض الأنشطة الاجتماعية ، مثل تنظيف الشوارع ، وترميم المدارس ، والمستشفيات .

٧- أبدى المبحوثون بعض المقترحات لمساعدة الدولة حول أهم الوسائل لتحسين الظروف المعيشية للمنطقة التي يعيشون بها ، ومن أهم هذه المقترحات المحافظة على المنشآت العامة ، وتقليل الاستهلاك ، وزيادة الإنتاج ، ودفع الضرائب في مواعيدها ، والتبرع لصندوق الدولة ، والمشاركة في المشروعات الوطنية .

٨- اتضح من الدراسة أن هناك قصور في بعض الخدمات الموجودة كخدمات الصرف الصحي ، بينما نجد أن خدمة توفير المياه النقية سيئة ، ولكن خدمة الكهرباء جيدة . وقد أبدى بعض المبحوثين عن عدم رضاهم عن الخدمات الأمنية ، حيث أنهم لا يشعرون بالأمان في بعض المناطق بسبب انتشار الجريمة .

٩- أوضحت الدراسة عدم رضا المبحوثين عن كفاءة الخدمات التعليمية من حيث الكم والكيف في بعض المناطق ، أما بالنسبة للخدمات الصحية في المنطقة ، فقد نالت قسطاً كبيراً من النقد من المبحوثين ، خاصة في تفوق القطاع الصحي الخاص على حساب الحكومي ، وعلى الرغم من ذلك فإن جودة الخدمات الصحية به لا ترقى إلى الدرجة المأمولة منها لسكان المنطقة .

١٠- اتضح من الدراسة أن هناك فئات كثيرة من الشباب المصري تعاني العديد من المشكلات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمعيشية ، والصحية ، والبيئية ، وهذه المشكلات

تسبب أشكالاً متعددة من الإحباط واللامبالاة ، وتفسر الباحثة تلك الحالة التي يعيشها الشباب كسبب لعزوفه عن ممارسة المشاركة المجتمعية بكافة أشكالها ، وذلك على الرغم من أن ممارسة المشاركة المجتمعية مثل الانغماس في العمل التطوعي ، والنشاط الاجتماعي ،والمشاركة السياسية تعتبر من أهم السبل لخروج الشباب من حالة الإحباط التي يعانيها ، وتهيئته للعمل في المجالات التنموية المختلفة .

رابعاً – توصيات الدراسة :

خرجت الباحثة من هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تؤكد أن أي مشـــاركة فعالّة للشباب لتأكيد إحساسهم بالمواطنة ينبغي أن تتضمن ما يلي :

١– المشاركة في تحديد احتياجات المجتمع المختلفة ، وإعداد الخطط اللازمة تبعاً لقدراته .

٢– المشاركة الفعلية في بناء المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة .

٣– إسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية .

٤– المشاركة في البرامج التعليمية التربوية مثل محو الأمية ، ودورات التثقيف والتوعية .... الخ .

٥– الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني .

٦– توصيل ونقل خبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى ، وانتقاء الأفضـــل والصالح لخدمة المجتمع .

٧– المشاركة في حماية أمن وسيادة الوطن .

الحواشي :

---

(١) أماني غازي جرار : المواطنة العالمية ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ، ص ٥١ .

(٢) سناء على أحمد يوسف : تربية المواطنة في ضوء التحديات المعاصرة – المواطنة في الفلسفات المختلفة ، دسوق ، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ، ص ٢٤ .

(٣) سورة التوبة . من الآية رقم ٢٥ .

(٤) محمد أحمد درويش : العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩ ، ص ١ ، ٣ .

(٥) نسرين عبد الحميد نبيه : مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق ، مركز الإسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٢ .

(٦) سناء على أحمد يوسف : مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٧) **Oldfield . Adrian . , Citizenship and community , civic , republicanism and the modern world , London , Rutledge , 1990 , p . 212 .**

(٨) **Osier . A . And Starkey . , Changing Citizenship , democracy and inclusive in education , Buckingham Open University , UK , 2005 , p . 43 .**

(٩) **Gary Hopkins . , Teaching Citizenship's FiveThemes 1997 , On – Line http : // www . education – world . com / a curr / curr 008 . shtml .**

(١٠) محمد أحمد درويش : العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٩ .

(١١) نفس المرجع : ص ١٦٩ .

(١٢) ماجدة إمام : هجرة الشباب الدولية والتنمية الفرص والتحديات ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٩ ، ص ٤ .

(١٣) منال عبد المعطي صالح قدومي : دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي – حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨ .

(١٤) عبد العزيز أحمد داود : دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة – دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ ، المجلة الدولية للأبحاث التربوية ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العدد (٣٠) .

(١٥) عبد الله القحطاني : قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠١٠ .

(١٦) عبد الرحمن علي الغامدى : قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكري ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٩ ، ص ١٨ .

(١٧) المركز الوطني لحقوق الإنسان : وعي طلاب الجامعة الأردنية بحقوق الإنسان – الواقع والتطلعات ، الأردن ، دار المطبوعات للنشر ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٤ .

Magick . H . , Post 16 citizen ship in colleges an introduction to effective practice , (١٨) learning and skills net work , united states , 2007 , p . 45 .

Wade . Rahima C . , Conceptual change in Elementary Social Studies , Accesses Study (١٩)of fourth Graders , Understanding of Human Rights . Theory and Research is Social Education , Vol . 22 , 2002 , pp . 74 – 95 .

(٢٠) منال قدومي : مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢١) نهى الغصيني أبو عجرم : دور الوعي البلدي في التنمية المحلية ، بحث في مؤتمر العمل البلدي ، مركز البحرين للمؤتمرات ، المنامة ، ٢٠٠٦ ، ص ٣١ .

(٢٢) عبد الله محمد عبد الرحمن وآخرون : مدخل علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤٢ .

(٢٣) أسماء بن تركي : النظام السياسي الجزائري ودوره في تفعيل قيم المواطنة والانتماء لدى الشباب ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الإنسانية ، ٢٠١٣ ، ص ١٧٢ .

(٢٤) مكاوي عبد الغفار : جذور الاستبداد ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٤ ، ص ٣٠ .

(٢٥) نفس المرجع : ص ٧١ .

Jansen . N . Chioncel & H . Dekkers . , " Social Cohesion and Integration , learning (٢٦) Active citizenship " , British Journal of Sociology of Education , Vol . 27, April 2006 , pp . 189 – 205 .

ج

(٢٧) محمد يعقوب : المواطنة من منظور حقوق الإنسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية ، دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان ، معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني ، ضمن برنامج مشروع منح أبحاث حقوق الإنسان لعام ٢٠١٢، عمان – يونيو ٢٠١٢ ، ص ١٤ .

(٢٨) نفس المرجع : ص ١٥ .

(٢٩) علي اسعد وطفة : نسق الانتماء الاجتماعي وأولوياته في المجتمع الكويتي المعاصر – مقاربة سوسيولوجية في جدل الانتماءات الاجتماعية واتجاهاتها ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، مجلس النشر العلمي في الكويت ، العدد (١٠٨) ، السنة (٢٩) ، ٢٠٠٣ ، ص ١٣٣ .

(٣٠) إيمان مهدي : التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق ١٩٩١- ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٨ .

(٣١) حسنين توفيق إبراهيم : النظم السياسية العربية (الاتجاهات الحديثة في دراستها) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٩ .

(٣٢) على الدين هلال ونيفين مسعد : النظم السياسية العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أبريل ٢٠٠٠ ، ص ١٨٨ .

(٣٣) Bahggat Korany ., The Many Faces of National Security in the Arab World , and Others
in Bahggat , (eds .) , London , The Macmillan Press , 1993 , pp . 20 – 22 .

(٣٤) علاء عبد الحفيظ محمد : العلاقة بين الأمن القومي والديمقراطية – دراسة لتأثير أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٨ .

(٣٥) على الصاوي : الشباب والحكم الجيد والحريات ، ورقة بحثية مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية الثالثة ، برعاية **UNDP - UNDESA** ، الرباط – المغرب ، ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

(٣٦) نفس المرجع : ص ٥ .

(٣٧) عبد الواحد زيات : الشباب في السياسة العامة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الحسن الثاني ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، المحمدية ، الدار البيضاء ، ٢٠١٢ ، ص ١١٥ .

(٣٨) نفس المرجع : ص ١١٦ .

(٣٩) نفس المرجع : ص ١١٧ .

(٤٠) Levin Goldberg . Jennifer . , The impact of a Human rights education on student attitudes
and behaviors, Dissertation , Abstracts international sciences , A , Humanities and social sciences , vol . 69 , 2009 , p . 82 .

(٤١) البنك الدولي : تقرير التنمية العالمي لعام ٢٠٠٧ بعنوان التنمية والجيل المقبل ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٣ .

(٤٢) تقرير التنمية البشرية : مصر ٢٠١٠ شباب مصر – بناة مستقبلنا ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ومعهد التخطيط القومي ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٦١ .

(٤٣) نفس المرجع : ص ٦٢ .

(٤٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦ : الشباب وآفاق التنمية في واقع متغير ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية ، ٢٠١٦ ، ص ٤٩ .

(٤٥) نفس المرجع : ص ٥٠ .

(٤٦) نفس المرجع : ص ٥١ .

(٤٧) على الصاوي : مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٤٨) إيمان بيبرس : المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤١ .